أسس ومعايير التنسيق الحضارى
للمبانى والمناطق التراثية وذات القيمة المتميزة

المعتمدة من المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية العمرانية

طبقاً للقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ ولائحتة التنفيذية

جمهورية مصر العربية
وزارة الثقافة
الجهاز القومى للتنسيق الحضارى

الدليل الإرشادى
أسس ومعايير التنسيق الحضارى للمبانى والمناطق التراثية

الإصدار الأول
الطبعة الأولى
٢٠١٠

جميع الحقوق محفوظة
للجهاز القومى للتنسيق الحضارى

رقم الإيداع المحلى
رقم الإيداع الدولى

المحتوى:

كلمات:

	دور التنسيق الحضارى: فاروق حسنى ... وزير الثقافة	٥
	هذه الدلائل الإرشادية: سمير غريب ... رئيس الجهاز القومى للتنسيق الحضارى	٧
	تقديم: أ.د.محمود يسرى ... رئيس اللجنة العلمية العليا	٨
	المقدمة	٩
	أهداف الدليل	١٠
١	**المبانى والمنشآت التراثية**	
١-١	المبنى التراثى (ذو طراز معمارى متميز)	١١
١-٢	معايير ومواصفات المبانى التراثية المشار إليها بقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦	١٣
١-٣	توثيق وتسجيل المبانى التراثية	١٥
١-٤	السجل القومى للمبانى التراثية	١٥
١-٥	الإعلان والنشر والتعريف بقوائم حصر المبانى التراثية	١٦
١-٦	أساليب الحفاظ على المبانى التراثية وصيانتها	١٦
١-٧	أسباب تدهور المبانى التراثية بالمدن المصرية	١٨
١-٨	المشاكل التى تواجه الحفاظ على المبانى التراثية	١٨
١-٩	مفاهيم عامة لحماية المبانى التراثية	١٩
١-١٠	مشروع الحفاظ على المبنى التراثى	٢٠
١-١١	ملاحظات أساسية حول صيانة وتحديث المبانى التراثية	٢٠
٢	**الحفاظ على المناطق التراثية وذات القيمة**	
٢-١	تعريف المناطق التراثية وذات القيمة	٢١
٢-٢	معايير تحديد المناطق التراثية وذات القيمة	٢٢
٢-٣	تحديد وتسجيل المناطق التراثية	٢٣
٢-٤	تصنيف المناطق ذات القيمة	٢٣
٢-٥	توثيق وتسجيل المناطق ذات القيمة	٢٧
٢-٦	أسباب تدهور المناطق التراثية وذات القيمة بالمدن المصرية	٢٩
٢-٧	سبل التعامل مع المناطق التراثية وذات القيمة	٢٩

٢-٨ مخطط الحماية والحفاظ ٣٠
٢-٩ تنفيذ مشروعات الحفاظ العمرانى ٣٠
٢-١٠ مخطط الحفاظ والتنمية المستدامة ٣٢
٢-١١ الحدائق التراثية ٣٢

٣ التنسيق الحضارى ومشروعات الحفاظ والتطوير للمبانى والمناطق ذات القيمة
٣-١ دعم الطابع المعمارى ٣٦
٣-٢ دعم الطابع العمرانى ٣٨

الملاحق
محلق رقم (١): استمارة بيانات عقارات أو منشآت ذات قيمة ٤٢
ملحق رقم (٢): الحدائق التى أنشئت فى عهد الخديوى إسماعيل ٤٣
ملحق رقم (٣): ميثاق فلورنسا ١٩٨٢ بشأن الحدائق التاريخية ٤٤

المراجع ٤٧

دور التنسيق الحضارى:

المدينة شكل عمرانى شديد التعقيد، تتداخل عناصره وتتشابك، وإدراك المشهد البصرى للمدينة يكون من خلال صور بصرية تخضع فى تكويناتها لقيم نابعة من جماليات العمران جنباً إلى جنب مع القيم الوظيفية، والاجتماعية، وأيضاً الثقافية التى يرتكز عليها جميعاً الفكر التخطيطى والتصميم العمراني.

وعندما تغيب هذه القيم أو إحداها، فإن المشهد البصرى للمدينة يصاب بالتشويش والاهتزاز. والاهتمام بملامح المدينة وشكلها وطابعها وجمالها ليس ترفاً كمالياً فى الحياة العمرانية، وإنما حالة فطرية حضارية تلازم مستويات التطور الحضارى للمجتمعات. وتعد تنمية القدرات نحو إدراك القيم الحضارية بشكل عام، وقيمة الجمال بشكل خاص، بمثابة نقلة تطورية تنموية للمجتمعات نحو مستوى حضارى أعلى.

ويأتى دور التنسيق الحضارى لمعالجة آثار الفجوة الثقافية بين الفكر المرجعى الرسمى القائم (المؤدى أو المصمم) فى تصميم وتشكيل صورة المدينة وبين المجتمع (المنتفع أو المتلقى) حتى يلتقيا عند مستوى الإدراك الواعى لفن وجماليات صناعة العمران ...وذلك لإعادة صياغة الرؤية البصرية للعمران من خلال مجموعة محاور متعددة الاتجاهات كما يلى:

المحور الأول : يقوم على الحد من المحاولات الفردية التى تتجه نحو مفاهيم التجميل غير الواعية وتؤدى إلى النشوز وعدم الانسجام مع المحيط من حولها. فالعمران بشكل عام هو سلسلة من المتتابعات البصرية التى لا يصح مقاطعتها أو اعتراضها بمفاهيم شخصية وغير مدروسة، وإنما لابد من صياغة رؤى جماعية يتفق عليها لتتسم بالاستمرارية المنطقية لجميع المعالجات والتفاصيل حتى يتحقق الإبداع الشامل الجامع، والقائم على تناغم عناصر المدينة ككل.

المحور الثانى : يقوم على تفعيل مفهوم التكامل بين علم العمارة "أم الفنون" وعلم الجمال "الاحتياج الفطرى لجميع البشر"، وهو المدخل الذى ترتكز عليه الدول المتقدمة فى جميع مشروعات التصميم العمرانى والتنسيق الحضارى كإطار تصميمى متكامل نابع من مفاهيم الحضارة، والثقافة، والتراث.

المحور الثالث : يقوم على تشجيع انتشار الأعمال الفنية فى الفراغات العمرانية للمدينة مثل الميادين والساحات ومحاور الحركة الرئيسية فى إطار وضع الضوابط الحاكمة لانتشار الأعمال الفنية بأنواعها، حتى لا تترك للاجتهادات الشخصية. فالأعمال الفنية التى تمثل مستوى عالياً فكراً وفناً ترتقى بالمحيط من حولها بشرط ألا تلفظها ثقافة الجماعة، وعلى العكس فإن انتشار الأعمال الفنية التى لا ترتقى إلى المستوى الفنى

اللائق يكون تأثيرها شديد السلبية خاصة لو حازت على قبول الجماعة واندمجت داخل مرجعياتها الثقافية وأصبحت أمثلة مقبولة وشائعة يحتذى بها.

المحور الرابع : تشجيع أعمال التنسيق الحضارى والأعمال الفنية الميدانية من خلال المسابقات، وتبنيها لنشرها جماهيرياً فى ميادين وشوارع المدينة باعتبارها تفاعلات إنسانية إيجابية مع البيئة المحيطة وشغف الإنسان بها منذ الخليقة وتأثيرها المرغوب على تكوينه حضارياً وبالتالى على المجتمع ككل.

وهكذا فإن التنسيق الحضارى القائم على الأسس والمعايير العلمية والفنية وعلى علم جماليات العمران أخذاً فى الاعتبار أهمية انتشار الفن الراقى فى المدينة، يؤثر إيجابياً على مراحل النمو النفسى لأفراد المجتمع، وتطويره، وتغذيته بالخبرات الجمالية والفنية التى تسمو بالقيمة الجمالية وتضعها فى أعلى مستوى يمكن أن يرتقى إليه الإنسان.

وبتطبيق كل ذلك، فالعمران المصرى كان ولابد أن تكون نقطة البداية فيه هى صياغة أسس ومعايير التنسيق الحضارى فى جميع مجالاته وإتاحتها للكافة لتنفيذها.

وهذا الجهد الكبير قام به مشكورون صفوة من علماء وخبراء مصر المتخصصين أعضاء اللجنة الفنية العلمية العليا واللجان النوعية بالجهاز القومى للتنسيق الحضارى.

فاروق حسنى

وزير الثقافة

هذه الدلائل الإرشادية:

تعانى المدن المصرية حالياً من شدة التلوث البصرى والسمعى والبيئى، ومن التدهور الذى لحق ببيئتها العمرانية، مما أدى إلى حدوث تشوهات وتعديات على المبانى والشوارع والأرصفة. حتى طالت التشوهات كثيراً من المبانى ذات القيمة المعمارية المتميزة والتاريخية.

وفى وضع كهذا أصبح من الضرورى تطبيق الوسائل العلمية والفنية والإدارية والتشريعية اللازمة لمعالجة العناصر العمرانية وإضافة اللمسات الجمالية الواعية إليها، من أجل تحسين صورتها البصرية وصيانتها وتنقية الفراغات العمرانية مما لحق بها لاستعادة طابعها الجمالى وشكلها الحضارى.

وتعد أولى الخطوات العملية لتطبيق أسس ومعايير التنسيق الحضارى، هى قيام الجهاز القومى للتنسيق الحضارى بتشكيل "اللجنة العلمية الفنية العليا لوضع أسس ومعايير التنسيق الحضارى" والتى تفرعت حسب التخصص العلمى إلى ثلاث عشرة لجنة عنيت كل منها بمجال من مجالات التنسيق الحضارى، ووضعت له الأسس والمعايير الفنية العلمية، كل على حدة، فى دليل من هذه الدلائل ليكون مرشداً وخريطة عمل للمجتمع كله بمؤسساته وأفراده يجب مراعاتها وتطبيقها فى مجالات الدلائل المختلفة.

وفى إطار التنمية العمرانية المستهدفة بالمدن والقرى المصرية، لا يمكن – بحال من الأحوال – أن يتحقق النجاح لتطبيق المفاهيم والأسس والمعايير العلمية والفنية للتنسيق الحضارى التى وضعها نخبة من خيرة المتخصصين فى مجالات العمران المصرى، إلا بتضافر جهود جميع الجهات الحكومية المعنية والمؤسسات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية والمجتمع المدنى والأفراد، وتوافر الوعى والإيمان بدور التنسيق الحضارى.

ولابد من توجيه الشكر والعرفان بهذه المناسبة إلى كل العلماء والخبراء الذين شاركوا فى وضع هذه الدلائل الإرشادية.. ويحدونى أمل كبير فى أن تثمر نتيجة عملهم هذا خيراً وجمالاً فى الواقع المصرى.

سمير غريب

رئيس الجهاز القومى للتنسيق الحضارى

تقديم:

يهدف التنسيق الحضارى إلى تحقيق القيم الجمالية فى الفراغ العمرانى وتحسين الصورة البصرية للعمران المصرى والعمل على إزالة كافة التشوهات والتلوث البصرى، كما يهدف إلى الحفاظ على الطابع المعمارى والعمرانى للمناطق المختلفة مع حماية عناصر البيئة الطبيعية وتنسيقها.

وتتعدد وسائل وآليات التنسيق الحضارى ومن أهمها:

صدور القانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ المنظم والملزم لأعمال التنسيق الحضارى وبيان كيفية تطبيقه فى العمران المصرى القائم والجديد، وإصدار دلائل إرشادية توضح أسس ومعايير التنسيق الحضارى، كما أن منها الاشتراك فى مشروعات رائدة تطبق هذه الأسس والمعايير، ولا ننسى أيضاً دور الإعلام فى نشر ثقافة التنسيق الحضارى للارتقاء بالذوق العام وتحقيق الجمال والارتقاء بالسلوك.

ولقد كان من باكورة أعمال الجهاز القومى للتنسيق الحضارى تشكيل "اللجنة العلمية الفنية العليا لوضع أسس ومعايير التنسيق الحضارى" فى مجالاته المتنوعة، وإصدار هذه الأسس والمعايير فى صورة دلائل إرشادية للتطبيق. وقد قامت اللجنة بتحديد المجالات المتنوعة لهذه الدلائل الإرشادية وشكلت لكل مجال لجنة نوعية تقوم بالدراسات والأبحاث اللازمة واستخلاص الأسس والمعايير المقترحة وعرضها على اللجنة العلمية الفنية العليا لمراجعتها. نتج عن ذلك إصدار الدلائل الإرشادية فى المجالات المتنوعة التالية:

١- المبانى والمناطق التراثية	٢- الإعلانات واللافتات	٣- مراكز المدن
٤- المناطق المفتوحة والمسطحات الخضراء	٥- إدارة الجودة	٦- المناطق الشاطئية
٧- الطرق والأرصفة	٨- الأسس البيئية	٩- مداخل المدن
١٠- القرية	١١- المحميات والمناطق الطبيعية	١٢- الإضاءة والإنارة الخارجية

ولما كانت جماليات العمران علم له أصوله وقواعده ومعاييره العالمية التى تصل بالعمران إلى مستويات عالية من الكفاءة الوظيفية والبصرية أخذاً فى الاعتبار أن للعمران المصرى خصائصه التى تميزه ... رأت اللجنة أن تؤسس الدلائل الإرشادية على مصدرين أساسيين:

- **دراسة الأسس والمعايير العالمية**
- **دراسة خصوصيات ومشاكل وإمكانيات العمران المصرى فى مجال عملها .**

وتصدر الدلائل الإرشادية لكل مجال من المجالات المشار إليها سالفاً فى مجلدين:

أ- مجلد يحتوى على دراسة المشاكل والأهداف والإمكانيات والتوصيات، مدعم بالأمثلة التطبيقية من الداخل والخارج.

ب- دليل إرشادى تطبيقى لأسس ومعايير التنسيق الحضارى فى المجال.

أ.د. محمود يسرى

رئيس اللجنة العلمية الفنية العليا

المقدمة:

إن الشكل العمرانى يعتبر صفة معبرة عن البعد الثقافى للمجتمع، يمثل فى حد ذاته قيمة حضارية له وللأجيال المتعاقبة. وتصل تلك القيمة الحضارية للعمران إلى أرقى مستوياتها عندما ترتبط بدلالات ومضامين تراثية. لذلك فإن التهاون أو الإهمال فيما يتعلق بالموروثات الحضارية التى تثرى العمران ما هو إلا غياب للوعى القومى بالقيم الحضارية وإهدار لثروة قومية وتراجع للبعد الثقافى لدى المجتمع.

وقد حدث فى مصر خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، تحت وطأة التنمية العمرانية المتسارعة وغير العابئة بالقيم الحضارية والتراثية، وبسبب الرغبة المتنامية فى الاستغلال العقارى الأكثر ربحاً، أن بدأت كثير من المبانى المتميزة بالاختفاء لتحل مكانها مبان أخرى لا ترقى إلى نفس القيمة المعمارية والعمرانية. وكذلك بنى مكان العديد من الحدائق القديمة والتراثية مبانٍ حكومية وخدمية مختلفة، كما تم بناء الأبراج الحديثة المرتفعة التى لا تتناسب مع النسيج العمرانى القديم للمدينة، مما أدى إلى التشوه والتلوث البصرى الذى أصبح يمثل ظاهرة فى كثير من المدن المصرية.

ومن هنا تبرز أهمية رصد وتوثيق تراثنا المعمارى والعمرانى المتميز كذاكرة للمدينة المصرية، والحفاظ على ما تبقى من مبانٍ وفراغات عامة وحدائق تجسد تاريخ مدننا، وإنقاذ الأحياء التراثيـــة بها، وذلك بإعداد خطط التطوير وإعادة التوظيف والتأهيل والصيانة والترميم للمبانى التراثية، أو الإحياء والارتقاء أو إعادة بناء بعض الأحياء والشوارع التاريخية، كما حدث فى كثير من مدن أوروبا.

وانطلاقاً من دور الجهاز القومى للتنسيق الحضارى فى توجيه وضبط التنمية العمرانية، والحفاظ على الرصيد العمرانى التراثى المميز للمدن المصرية، قامت اللجنة النوعية المختصة بالجهاز بإعداد دليل أسس ومعايير التنسيق الحضارى للحفاظ على التراث المعمارى والعمرانـــى، بهدف نشرها بين المهندسين، والمعماريين، والمخططين العمرانيين، والأثريين، وموظفى المحليات ... وغيرهم - كوعى معرفى بأهمية المبانى والمناطق التراثية والتعرف على سبل الحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى، وذلك من أجل توفير الآلية العلمية والفنية لحماية واستمرار تراث المدينة المصرية، كركيزة أساسية لبرامج التنمية وخدمة المجتمع.

ويتضمن هذا الدليل الأسس العامة للتعامل مع المبانى ذات القيمة المعمارية والعمرانية التى تعود إلى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وغيرها من المبانى التى لم تسجل كأثار، وبالتالى لا تخضع لقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الأثار، وإنما تنطبق عليها المعايير والمواصفات المنصوص عليها فى القانون ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى شأن تنظيم هدم المبانى والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعمارى، وفى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧٦ لسنة ٢٠٠٦، كما يتضمن هذا الدليل الحدائق التراثية نظراً لما تمثله أيضاً من قيمة حضارية يجب الحفاظ عليها وإعادة تنسيقها، لاسترجاع جمالياتها واستمرار وجودها.

أهداف الدليل

يهدف هذا الدليل بشكل عام إلى وضع أسس ومعايير التنسيق الحضارى للتعامل مع المبانى والمناطق ذات القيمة التراثية فى متناول جميع الأطراف المعنية ، بما ينسق فيما بينها ، ويوحد المفاهيم وصولاً إلى أرقى مستوى أداء فيما يتعلق بحماية الثروة العقارية المتميزة والمناطق التراثية. ومن هذا المنطلق فإن تحقيق ذلك يكون من خلال الأهداف التالية:

- وضع منهجية رصد وتسجيل وتوثيق المبانى والمناطق التراثية.
- تحديد أساليب التعامل مع المبانى التراثية تبعاً لقيمة وحالة كل مبنى وخصائص محيطه العمرانى.
- تحديد أساليب التعامل مع الأحياء والمناطق والحدائق التراثية فى مشروعات الحفاظ والتطوير والارتقاء.
- وضع منهج إدارة الحفاظ على المبانى التراثية متضمناً مبدأ التعاون مع الملاك والسكان.
- تأكيد مفهوم التنسيق الحضارى فى جميع مشروعات الحفاظ على مستوى المبانى والمناطق والحدائق التراثية.

١ - المبانى والمنشآت التراثية:

يختص هذا الباب بتعريف المبانى والمنشآت التراثية وتصنيفها، وآليات رصدها وتسجيلها وتوثيقها حتى تتم حمايتها والحفاظ عليها ، كما يتعرض لأهميتها بالنسبة للطابع العمرانى للمنطقة المحيطة بها.

١ - ١ المبنى التراثى (ذو طراز معمارى متميز)

١ - ١ - ١ تعريف المبنى التراثى

مبنى أو منشأة تتميز بقيمة تاريخية أو رمزية، أو معمارية فنية، أو عمرانية، أو اجتماعية (جدول ١). وقد اتفق على أن المبانى والمنشآت التراثية أو ذات الطراز المعمارى المتميز ينبغى أن تتسم بالآتي:

- قبول المجتمع: أن تحظى بقبول وتفاعل إيجابى من المجتمع بما يتيح لها الاستمرار.
- ظاهرة ثقافية واجتماعية: أن تكون معبرة عن ظواهر مادية ومعنوية أو فكرية فى حقبة زمنية معينة.
- الصمود والاستمرارية: أى أن حالتها تسمح باستمرارية تواجدها وإمكانية التعامل معها.

١ - ١ - ٢ "القيمة" - للمبنى التراثى:

أ - **القيمة التاريخية**: مبنى ارتبط بأحداث قومية مؤثرة تعطيه أهمية خاصة كجزء من ذاكرة المدينة.

ويمكن قياس القيمة التاريخية للمبانى باستخدام مؤشرين أساسيين هما:

أولاً: **المؤشر الزمنى**: الذى يعبر عنه تاريخ إنشاء المبنى أو المنشأة، وكلما كان التاريخ بعيداً ازداد هذا المؤشر تأثيراً وأصبح المبنى أو المنشأة ذات قيمة أكبر.

ثانياً: **المؤشر المعنوي**: **الذى يتأثر بعدة اعتبارات أهمها**:

- مدى تعبير المبنى أو المنشأة عن عصره وتاريخه
- أهمية الفترة التاريخية التى ينتمى إليها المبنى أو المنشأة
- مقياس الندرة لنوعية البناء فكلما كان نادراً كلما ازدادت قيمته
- قوة وتأثير الحدث المرتبط بالمبنى أو المنشأة وأهميته التاريخية
- عدم وجود إضافات أو تغييرات مخلة بالكيان المعمارى للمبنى

ب - **القيمة المعمارية الفنية**: مبنى ذو طراز معمارى فريد ومتميز[١] يعبر عن أسلوب تصميم مميز وإبداع فنى فريد، تم إنشاؤه وفق فلسفة ومفاهيم ومقاييس معمارية أو مدرسة معمارية، أو يعكس سمات حقبة تاريخية معينة، أو يتسم بالندرة والتفرد بما يحمله من تفاصيل معمارية وزخارف أو أنه نتاج عمارة تلقائية تعبر عن بيئة محلية.

---

[١] طراز المبنى هو أسلوب تشكيل المبنى وواجهاته التى تعبر عن المدارس المعمارية المختلفة والتى ظهرت فى مصر على مر العصور كجزء من تاريخ العمارة ، ومنها الطراز الفرعونى أو القبطى أو الإسلامى بأنواعه المختلفة مثل المملوكى والعثمانى وعمارة القرنين التاسع عشر والعشرين، والطراز "الكلاسيكى الأوروبى" الذى يشمل الطرازين "الأغريقى" و"الرومانى" مثل "الأيونيك" و"الدوريك" و"الكورينثيان" وكذلك الطرازين "الغوطى" و"عصر النهضة" ومنها البيزنطى و"الباروك" و"النيو- باروك" و"الأرت ديكو"، والطراز الأخير ظهر فى أوروبا أوائل القرن العشرين وبالتالى فى مصر، ثم الطراز الحديث وما يليه.

جدول رقم(١) القيم والمعايير الأساسية التى تميز المبانى التراثية

القيمة	المعايير الأساسية
قيمة تاريخية	- مبنى له ارتباط بنواحى تاريخية قومية - أقامت به شخصية مهمة محلياً أو عالمياً - له علاقة بأحداث قومية مؤثرة مهمة - له قيمة رمزية - عمر المبنى
قيمة معمارية فنية	- مبنى ذو طراز معمارى فريد ومتميز - تصميم معمارى مميز وإبداع فنى متفرد - يمثل حقبة مهمة من تاريخ الفن والعمارة - نتاج فنان أو معمارى مرموق محلياً أو عالمياً - يمثل قيمة علمية أو تكنيكية إنشائية تتسم بالندرة والتفرد
قيمة عمرانية	- المبنى له قيمة لكونه جزءاً من مجموعة عمرانية تراثية متكاملة متميزة فى تخطيطها العمراني - بالمبنى حديقة تراثية ذات أهمية بيئية وتاريخية أو التنسيق الحدائقى لها ضمن مخطط يظهر مرحلة أوحقبة فى تاريخ المجتمع - مبان تراثية تتكامل مع بعضها من حيث الشكل وأسلوب البناء
قيمة معنوية اجتماعية	- الارتباط على مر الزمن بوظائف اجتماعية مهمة بالمنطقة - المبنى يمثل انعكاساً لفكر أوعقيدة أوتقاليد اجتماعية بوجه عام
قيمة تقليدية محلية	- المبنى جزء من عمارة حضرية أو ريفية أو صحراوية لها طبيعة متكاملة تتميز بتاريخها وعمارتها المتجانسة - المبنى ضمن مجموعة معمارية بها استخدام لمواد بناء مميزة تعبر عن طبيعة المكان وتتواءم مع الظروف المناخية. - بناء تقليدى يعبر عن خبرات متراكمة عبر الأجيال من التصميم والإنشاء والحرف التقليدية.

ج- **القيمة الرمزية**: مبنى ارتبط بشخصية كان لها تأثيرها الواضح فى مسيرة المجتمع من حيث المولد أو النشأة أو الإقامة المستمرة، أو أن يتميز المبنى بكونه نتاج تصميم معمارى لأحد رواد العمارة.

د- **القيمة العمرانية**: مبنى يكتسب أهمية من تواجده فى منطقة تراثية ذات طابع خاص تشكل ذاكرة المدينة. ولا يمكن فصل المبنى عن محيطه العمرانى. وليس بالضرورة أن يكون المبنى فى حد ذاته متفرداً وإنما تعود أهميته لاعتبارات علاقته المتكاملة مع المبانى المحيطة به وموقعه العمراني.

هـ- **القيمة الوظيفية الاجتماعية**: هى القيمة الوظيفية التى تميز العمل المعمارى، ويمكن قياسها بمدى أهمية الوظيفة التى يؤديها المبنى للمجتمع، وتقل هذه القيمة فى المبانى غير المستخدمة.

١-١-٣ تصنيف المبانى التراثية:

تصنف المبانى التراثية إلى ثلاث فئات رئيسية: (أ)، (ب)، (ج) تبعاً لأهمية القيم التراثية المرتبطة بها. كما تصنف المبانى التراثية طبقاً لحالتها إلى عدة مستويات هى: جيدة، متدهورة جزئياً، متدهورة كلياً. والهدف من هذا التصنيف هو وضع أولويات التعامل مع المبانى التراثية، فالمبانى الأهم توضع على رأس أولويات خطط الحفاظ، ويمكن تحديد مستويات التدخل المختلفة للمبانى التراثية بناءً على ما يقرره خبراء التراث المعمارى والترميم تبعاً لفئتها كالتالى:

- مبنى تراثى فئة (أ) : ترميمه مع عدم إجراء تعديلات داخلية أو خارجية به إلا فى أضيق الحدود.
- مبنى تراثى فئة (ب): يسمح فيه بقدر من المرونة فى عمل بعض التعديلات الداخلية
- مبنى تراثى فئة (ج): يتاح قدر كبير من المرونة يصل إلى الهدم مع الاحتفاظ بالهيكل أو الواجهة الخارجية للمبنى فقط وإعادة تأهيل أو إعادة بناء المبنى من الداخل كلياً.

١-٢ معايير ومواصفات المبانى التراثية المشار إليها بقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦[١]

اتفقت جميع الدراسات عند وضع معايير ومواصفات المبانى التراثية على النظر إليها بنظرة شمولية فى إطار المستويين التاليين:

الأول: **بيئة مكانية شاملة**: كتجمع عمرانى أو مدينة أو مجموعة مبان أو أحوزة وممرات سواء أكانت مأهولة أو غير مأهولة بعيدة عن العمران أو قريبة منه.

الثاني: **مبنى محدد**: قائماً منفرداً بذاته ، سواء أكان كبيراً مؤثراً أو صغيراً متواضعاً كاملاً أو منقوصاً.

وحرصاً من الدولة على حماية الثروة المعمارية التراثية صدر القانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى شأن" تنظيم هدم المبانى والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعمارى"، وقد تضمن فى مادته الثانية: "*حظر الترخيص بالهدم أو الإضافة للمبانى والمنشآت ذات الطراز المعمارى المتميز المرتبطة بالتاريخ القومى أو بشخصية تاريخية أو التى تمثل حقبة تاريخية أو التى تعتبر مزاراً سياحياً*". وهذه هى التعريفات المنصوص عليها:

[١] قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧٦ لسنة ٢٠٠٦ بالعمل بالمعايير والمواصفات للمبانى والمنشآت ذات الطراز المعمارى المتميز المنصوص عليها بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦

١ - ٢ - ١ المبانى والمنشآت ذات الطراز المعمارى المتميز

هى المبانى والمنشآت المجمعة أو المنفردة أو الحدائق التى تتميــز بقيمتهــا الفنية أو مواد بنائها أو الأساليب الإنشائية المستخدمة (شكل ١) وتنطبق عليها المعايير والمواصفات الآتية:

أ- تم إنشاؤها وفق مفاهيم أو مدرسة معمارية

ب- تعكس سمات حقبة تاريخية معينة

ج- عمارة تلقائية تعبر عن بيئة محلية

د- تتسم بالندرة والتفرد

(شكل ١)
عقار رقم ٣٩ شارع طلعت حرب
(سليمان باشا سابقاً) – طراز معمارى متميز

١ - ٢ - ٢ المبانى والمنشآت المرتبطة بالتاريخ القومى

هى المبانى التى ارتبطت بأحداث قومية مؤثرة وفاصلة فى تاريخ مصر.

١ - ٢ - ٣ المبانى والمنشآت المرتبطة بشخصية تاريخية:

هى المبانى التى ارتبطت بشخصية مصرية أو غير مصرية كان لها تأثيرها الواضح أياً كان مجاله فى مسيرة المجتمع. ويكون ارتباط الشخصية بالمبنى أو المنشأ نتيجة المولد أو النشأة أو الإقامة المستمرة أو العمل أو التصميم المعمارى للمبنى أو المنشأة. (شكل ٢ و ٣)

(شكل ٢) منزل الرئيس الراحل أنور السادات بالجيزة
أنشئ فى عام ١٩٢٥ للمعمارى : ميشيل ليبرمان

(شكل ٣)"بنك مصر" – ١٣٩ شارع محمد فريد يتميز بارتباطه
بشخصية طلعت حرب باشا كما يتميز بقيمة معمارية

١ - ٢ - ٤ المبانى والمنشآت التى تعتبر مزاراً سياحياً

هى المبانى والمنشآت التى اعتاد الجمهور العام زيارتها بغرض السياحة. (شكل ٤)

(شكل ٤) مبنى سكنى بالعجمى للمعمارى حسن فتحى

١ - ٣ توثيق وتسجيل المبانى التراثية

يعد التوثيق والتسجيل من أهم الإجراءات التى تضمن الحفاظ والحماية للمبانى التراثية، فلابد للحفاظ على المبنى من معرفة بياناته وتاريخه، لأن التوثيق عبارة عن بطاقة تعريف بقيمته وحالته. وبذلك تكون عملية الحفاظ مبنية على دراسة وفهم شاملين لظروف المبنى، مما ينتج عنه تحديد خطة وأسلوب التعامل معه دون الإضرار بقيمته. وتتم عمليات التوثيق من خلال مراحل عمليات الحفاظ المختلفة، أى قبل وأثناء وبعد الانتهاء من العمل بالمبنى كى يتسنى تحديد مقدار ونوع التدخل الذى تم خلال أعمال الحفاظ والترميم.

لجان حصر وتسجيل المبانى التراثية:

تشكل بكل محافظة بقرار من المحافظ لجنة دائمة أو أكثر طبقاً للقانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ (المادة ٤) تختص بحصر المبانى والمنشآت ذات القيمة المتميزة وتسجيلها فى قوائم وسجلات خاصة بها تتضمن كافة المعلومات والبيانات الخاصة بالمبانى والمنشآت المشار إليها. (أنظر استمارة بيانات عقارات أو منشآت ذات قيمة).

١ - ٤ السجل القومى للمبانى التراثية:

السجل القومى للمبانى التراثية هو كراسة أو كتاب صفحاته عبارة عن كروت تسجيل المبانى التى تم اعتمادها للتسجيل، حيث يكون هناك سجل خاص بكل منطقة تراثية على حدة، كمنطقة الزمالك أو مصر الجديدة وهكذا. ويتم تحديث وتجديد الكراسة أو السجل كل فترة زمنية معينة بواسطة المحافظة (كل ٥ سنوات).

بعد أن يتم إعداد واستيفاء كارت تسجيل المبنى باعتباره مبنى تراثى وبعد اعتماد قوائم الحصر من رئيس مجلس الوزراء يتم تدوين المبنى فى السجل القومى للمبانى التراثية ويمكن أن يتم ذلك من خلال شبكة كمبيوتر اليكترونية. ويوضع صورة من السجل القومى للمبانى التراثية فى ثلاث أماكن هى:

- أرشيف المدينة بالمحافظة
- أرشيف وزارة الثقافة بالجهاز المختص (الجهاز القومى للتنسيق الحضارى)
- أرشيف رئاسة مجلس الوزراء

ويعتبر السجل القومى للمبانى التراثية مرجعاً يستند إليه فى الإجراءات المطلوب اتخاذها للمبانى التراثية كمشروعات الحماية والترميم والتنمية السياحية والعمرانية بصفة عامة.

١ - ٥ الإعلان والنشر والتعريف بقوائم حصر المبانى التراثية:

يتم إعلان ملاك وسكان المبانى التراثية بعد تسجيلها، وذلك للتوعية بأهمية الحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى ولتجنب أى أعمال تؤثر على قيمة وحالة العقار. وهذا الإعلان والتوعية من أهم عوامل نجاح مخططات الحفاظ والتطوير للمبانى والمناطق التراثية. ويتم الإعلان والنشر فى الأماكن العامة مثل المجالس المحلية والأحياء والمحافظات، كما يتم الإعلان أيضاً فى المؤسسات التعليمية المختصة التى يمكن أن يكون لها دور مشاركة فى أعمال التوثيق والحفاظ على التراث المعمارى والعمرانى.

١ - ٦ أساليب الحفاظ على المبانى التراثية وصيانتها:

يهدف الحفاظ على المبنى وقف عوامل تدهوره، مثل الأضرار الناتجة عن المياه أو الاستعمال غير المناسب التى تؤدى إلى التدهور الإنشائي. ويتم وقف التدهور بصفة أساسية للمبانى المطلوب التعامل معها بأقل ما يمكن من تدخل انتظاراً لإعادة ترميمها بعد ذلك أو إعادة تأهيلها واستغلالها.

وفيما يلى أهم أساليب الحفاظ على المبانى التراثية المنصوص عليها بالمواثيق الدولية ومنها "ميثاق أثينا" و"ميثاق فلورنسا" و"ميثاق لاهور"، والتى أقرتها هيئة اليونسكو كأساليب للتسجيل والتعامل مع المبانى التراثية والأثرية:

١ - ٦ - ١ التدعيم والتقوية

يعنى الترميم الإنشائى للمبنى نتيجة تدهور حالته أو وجود تصدع أو شروخ أو انهيار فى بعض أجزاء منه، ويلزم اتخاذ تدابير الأمان أثناء التعامل مع هذه المبانى الضعيفة بعمل صلبات قوية من الداخل والخارج حتى يتم الترميم بعد ذلك دون مخاطر.

١ - ٦ - ٢ الترميم

ترميم المبنى هو إصلاحه أو إعادة حالته إلى ما كانت عليه ويكون ذلك بعدة أساليب، وباستعمال نفس المواد مع تمييز القديم منها من الحديث، إذا كان ذلك ممكناً. ويكون الترميم بواسطة خبراء وإخصائيين على علم بأسس وأساليب الترميم منعاً للأخطاء التى تؤدى إلى ضياع قيمة المبانى التاريخية أو الفنية. ويتم الترميم طبقاً للدراسات الفنية اللازمة التى تم إجراؤها لتوثيق المبنى طبقاً للحالة الأصلية له. ويمكن أن يتبع الترميم أو التدعيم عمليات ترميم فنية دقيقة للأسقف والزخارف وأجزاء الواجهات. (شكل ٥)

(شكل ٥) عقار رقم ٥١ شارع قصر النيل بعد ترميمه وتجديده

١ - ٦ - ٣ التجديد والتحديث

إمداد المبنى التراثى بالوسائل التقنية اللازمة لتحديثه (شبكات تكييف هواء- كهرباء- تليفون – إطفاء حريق – إنذار - انترنت)، كما يشمل أيضاً تجديد شبكات المياه والصرف الصحى وشبكات الكهرباء أو الإطفاء الذاتي. وعند تحديث المبنى يراعى عدم المساس بالمكونات الأساسية له وبخصائصه التراثية.

١ - ٦ - ٤ الاستكمال:

المبانى التراثية التى فقدت أحد اجزائها، استكمالها وتعويضها أو إعادة بناء جزءً مهماً مفقوداً من مكوناتها، على أن يتم طبقاً للمواصفات الخاصة للمبنى وبنفس الطريقة الإنشائية. وبشكل عام يجب أن يتم الاستكمال بعد إجراء الدراسات اللازمة حتى لا يؤثر على خصائص المبنى التراثية.

١ - ٦ - ٥ إعادة التأهيل وإعادة الاستعمال المتوافق:

إحداث بعض تغيرات معمارية أو إنشائية بالمبنى ليتوافق مع وظيفته الجديدة، مثل إضافة بعض الخدمات بأسلوب غير ضار، كاستخدام بعض الوكالات كفنادق صغيرة، أو إضافة حمام أو مطبخ بغرض تحديث العقارات القديمة دون الإضرار بطابعها المعمارى التراثى. وعادة ما يكون إعادة الاستعمال هدفه استغلال المبنى بطريقة اقتصادية. وفى هذه الحالة يجب أن يكون الاستعمال الجديد للمبنى مناسباً، لذلك يطلق عليه إعادة الاستعمال المتوافق. ويمكن إعادة بناء بعض الأجزاء التى فقدت من المبنى بالاستعانة بالرسومات والصور والوثائق المتوفرة. (شكل ٦)

(شكل ٦) قصر سعيد حليم بشارع شمبليون فى حاجة إلى ترميم وإعادة توظيف لاستعادة حالته الأصلية

١ - ٦ - ٦ تحديد الاستعمال المناسب للمبنى ضمن المنطقة التراثية:

ضرورة وضع خطة توظيف للمبانى التراثية تتماشى مع الاستعمالات السائدة فى الشارع أو الحى أو المنطقة القائمة بها؛ فعلى سبيل المثال إذا كانت المنطقة تجارية يسمح بتوظيف الدور الأرضى من المبنى تجارياً، وإذا كان الاستعمال السكنى هو الغالب فى المنطقة وكانت المبانى التراثية أيضاً سكنية، فالملائم هو عدم التصريح بإضافة نشاط تجارى أو غيره من الأنشطة فى هذا الجزء من الشارع - الحي، لتأكيد طبيعته وخصوصيته السكنية. (شكل ٧)

(شكل ٧) مكتبة القاهرة الكبرى- قصر الأميرة سميحة كامل بنت السلطان حسين كامل أنشئ فى عام ١٩٤٢
١٥ شارع محمد مظهر بالزمالك
بعد الترميم والتحديث وإعادة التوظيف

١ - ٦ - ٧ إعادة البناء:

إعادة إنشاء المبنى التراثى أو أجزاء كبيرة منه بصورته الأصلية، وذلك بأساليب إنشاء حديثة طبقاً لقرار خبراء التراث المعمارى، تحقيقاً لهدف اجتماعى أو قومى بغرض إعادة إحياء منطقة أو مبنى له قيمة خاصة؛ مثل فكرة إعادة إنشاء الأوبرا الخديوية بوسط القاهرة - بعد احتراقها فى عام ١٩٧١ - لأهميتها التراثية الفائقة، كما تم إعادة بناء مكتبة الإسكندرية فى مكانها بأسلوب حديث، حيث أنه لم يتم التعرف على شكلها الأصلى. ويفضل دائماً إعادة البناء بنفس شكل المبنى التراثى الأصلى إذا كان معروفاً.

١ - ٧ أسباب تدهور المبانى التراثية بالمدن المصرية:

تتعدد أسباب تدهور المبانى التراثية ومنها ما يلى:

١-٧-١ غياب الصيانة الوقائية المنتظمة والصيانة الإصلاحية. (شكل ٨)

١-٧-٢ عدم وجود تشريعات لحماية تلك المبانى والمنشآت[١]. (شكل ٩)

١-٧-٣ قوانين الإيجارات والعلاقة بين المالك والمستأجر وانخفاض الإيجارات وضعف الموارد.

١-٧-٤ غياب الوعى بالقيم التراثية لدى شاغلى العقارات، مع غياب التوعية الثقافية المعمارية.

١-٧-٥ وجود مشاكل إنشائية.

١-٧-٦ سوء استخدام المبانى أو توظيفها بشكل غير مناسب لها.

١-٧-٧ تأثيرالعوامل الطبيعية مثل الرياح والأمطار والحرارة.

١-٧-٨ تأثير الكوارث الطبيعية كالزلازل والسيول.

١-٧-٩ غياب مفهوم إدارة الحفاظ على الثروة العقارية المتميزة[٢].

١-٧-١٠ اندثار بعض الحرف والمهارات والتقنيات المؤهلة للترميم الفنى عالى الجودة.

(شكل ٨) مبنى حدث له تخريب وهدم متعمد
١٠ ش ناصر الدين مع البستان (يوليو ٢٠٠٦)

(شكل ٩) التداعى الشديد للمبانى القديمة وغياب تشريعات حمايتها لفترة طويلة

١ - ٨ المشاكل التى تواجه الحفاظ على المبانى التراثية:

تواجه عملية الحفاظ على التراث المعمارى العديد من المشاكل نتيجة ارتباطها الوثيق بأحوال المجتمع، بعضها غير مباشر له علاقة بالأحوال السائدة "سياسية، اجتماعية، اقتصاديـــة، بيئيـــة ..."، والبعض الآخر مباشر ناتج عن شدة تكدس السكان فى المدن والمناطق، واختلاط كل من المبانى التراثية بالمبانى الحديثة من ناحية وبالنمو العشوائى والإسكان غير الرسمى من ناحية أخرى.

ومن أهم المشاكل التى تواجه الحفاظ على المبانى التراثية ما يلي:

١-٨-١ صعوبة إخلاء المبانى التراثية من شاغليها:

يصعب إجراء أعمال الترميم الإنشائى أو المعمارى أو التجديد الشاملة للمبنى التراثى بالأماكن الصغيرة الضيقة داخله خاصـــة فى حالة وجود شاغلين مما يعرقل العمليات الفنية التى تتطلب معدات وأعمال صلب وتدعيم للمبنى، وضرورة إخلاء المبنى من شاغليه لإجراء الترميم حتى لا يمثل خطورة على حياة الأفراد، كما يجب توفير بدائل سكنية قبل إخلاء المبنى لإيواء السكان.

[١] صدر مؤخراً قانون رقم ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ بشأن تنظيم أعمال هدم المبانى غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعمارى.

[٢] الجهاز القومى للتنسيق الحضارى المنشأ بقرار جمهورى رقم ٣٧ لسنة ٢٠٠١ هو الجهة المنوطة حالياً بالحفاظ على الثروة العقارية المتميزة.

١-٨-٢ عدم قدرة شاغلى المبانى على الصيانة والترميم

تتطلب أعمال الصيانة والترميم والإصلاح خلفية علمية وخبرات خاصة وعمالة مدربة تدريباً خاصاً يؤهلها للتعامل مع خصوصية المبانى التراثية. لذا يجب الاهتمام بتدريب ورفع كفاءة العمالة المتخصصة فى هذه المجالات من جهة، ومن جهة أخرى يجب توفير الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ عمليات الصيانة والترميم.

١-٨-٣ رغبة السكان المستمرة فى إجراء تعديلات بالمبنى

يجب أن تخضع المبانى التراثية للرقابة المشددة لمنع المحاولات المتكررة من قبل السكان للتعديل المستمر بها، بما يؤدى إلى عديد من التعديات والتشويه والإتلاف، ونشر القبح على مستوى المبانى والمنطقة.

كما لا يجوز إجراء تعديلات داخلية أو خارجية أو تغيير فى نوع والوان الدهانات إلا بعد الحصول على الترخيص اللازم للتأكد من عدم تأثير تلك التعديلات سلبياً على القيمة التراثية للمبنى.

١-٩ مفاهيم عامة لحماية المبانى التراثية

الحفاظ على المبانى التراثية يرتكز على مفاهيم عامة منها ما هو بديهى مثل الصيانة الوقائية والإصلاحية وعدم الإضرار المتعمد بالمبانى، ومنها ما يعتمد على أساليب فنية هندسية.

وفيما يلى بعض الاجراءات التى من شأنها حماية المبانى التراثية:

أ- عدم الترخيص بهدم المبنى أوجزء منه والحفاظ عليه لأهميته وقيمته التراثية إن لم يكن آيلا للسقوط أو يمثل خطورة داهمة على حياة البشر.

ب- إتخاذ الإجراءات الفنية السليمة الضرورية لعدم تأثير المرافق سلبياً على المبنى التراثي.

ج- استخدام المبانى التراثية فى مجالات تتناسب مع طبيعتها وتحافظ عليها من التدهور.

د- منع إساءة استعمال المبانى التراثية فى أنشطة لا تتناسب معها مثل المدارس والورش والمصانع التى تتسبب فى إلحاق أضراراً بالغة بها. (شكل ١٠)

ه- الحفاظ المتواصل على المبانى بصيانتها وترميمها وتدعيمها أو إعادة تأهيلها وضرورة توفير إمكانيات الدفاع المدنى وإطفاء الحرائق والإسعاف بسهولة.

(شكل ١٠) مدرسة على عبد اللطيف بجاردن سيتى داخل قصر ذو طراز عصر النهضة، بما تسبب فى أضرار بالغة بالقصر لعدم ملائمة الاستعمال مع قيمته التراثية

١ - ١٠ مشروع الحفاظ على المبنى التراثى

يمكن ترجمة أى مشروع للحفاظ على مبنى تراثى إلى خطة تتضمن مقدار التدخل من عمليات فنية طبقاً لقيمته وحالته كما يلى:

أ- توثيق المبنى بوضعه الحالى تاريخياً ومعمارياً بالتصوير والرسم والرصد التاريخى الدقيق.

ب- اقتراح مشروع التعامل مع المبنى من حيث: تدعيمه وإصلاحه إنشائياً مع التعديلات المعمارية اللازمة كإضافة حمام أو تغيير بعض الفراغات لخدمة وظيفة المبنى الجديدة.

ج- إعداد الرسومات التفصيلية للأعمال، وتشمل تصميم ورسومات شبكات الصحى والمياه، والكهرباء، ومقاومة الحريق والإنذار، بالإضافة إلى تفاصيل أعمال العزل بجميع أنواعها خاصة عزل الأسقف من المياه، التى تعتبر من أهم البنود نظراً لانهيار كثير من الأبنية التراثية؛ نتيجة إهمال صيانة وعزل الأسقف، كما تشمل أعمال عزل الحوائط والأساسات فى حالة إعادة البناء أو ترميم الأساسات.

د- إعداد كراسة المواصفات وأعمال التشطيبات الداخلية والخارجية بناء على قرارات الخبراء فى مجال الترميم تبعاً لطبيعة المبنى، بحيث تشمل نوعية الأحجار أو الطوب لإعادة البناء أو الترميم ونوعيات ومواصفات الأخشاب المستعملة فى أعمال الإحلال.

ه- طرح المشروع على الخبراء أو المقاولين المختصين الذين لديهم سابقة أعمال فى الترميم والحفاظ، وتكون أولوية الإشراف لمن لهم خبرة فى مجال الترميم والتراث المعمارى[١].

١ - ١١ ملاحظات أساسية حول صيانة وتحديث المبانى التراثية

تشمل أعمال الصيانة عادة بعض البنود الأساسية كأعمال البياض، والدهانات، والكهرباء، وتكييف الهواء، وتجديد أو تحديث وإصلاح الشبكات والتركيبات الصحية. وعندما تتعلق الصيانة بالمبانى ذات القيمة التراثية فإن المبدأ الأساسى هنا هو عدم تشويه المظهر العام الأصلى للمبنى وملامحه التاريخية التى يجب إبرازها وتأكيدها وعدم الإخلال بها.

وفيما يلى بعض التوصيات الواجبة عند إجراء أعمال الصيانة:

أ- يفضل استعمال نفس نوعية البياض بنفس تركيباته التى كانت مستعملة عند إنشاء المبنى، ويمكن استعمال نوعيات أخرى منه عند الحاجة تتوافق من ناحية شكلها النهائى مع البياض القديم.

ب- يراعى عدم ظهور مواسير التركيبات الصحية على الواجهات الخارجية، وأن تكون من الأنواع التى لا تصدأ أو تتهالك بسرعة. كما يفضل أن تكون مواسير المياه والصحى مكشوفة حتى يمكن التعرف عليها والوصول إليها بسهولة عند حدوث أعطال، أو أن تكون داخل "دكتات" (ducts) يسهل الكشف عليها لصيانتها دورياً.

ج- يفضل أن تكون توصيلات الكهرباء ظاهرة إذا كانت لا تشوه المبانى، أو داخل "جراب" ليسهل الكشف عليها وسهولة استبدالها عند الصيانة ولعدم الإضرار بالحوائط.

د- وضع وتثبيت "دكتات" وأجهزة تكييف الهواء فى أماكن غير الواجهات الرئيسية مثل فى المناور أو الأسطح بعيداً عن مجال الرؤية.

---

[١] طبقاً لقانون التنسيق الحضارى (الباب الثانى – قانون ١١٩ لسنة ٢٠٠٨) يسجل الخبراء والمكاتب الاستشارية من ذوى سابقة الأعمال فى مجالات الحفاظ على المبانى التراثية فى سجلات الجهاز القومى للتنسيق الحضارى.